

نظام المحلفين وامكانية تطبيقه في القضاء الجزائي العراقي The jury system and the possibility of its application of the Iraqi panel

الدكتور رعد فجر الدوري

كلية القانون والعلوم السياسية - جامعة الانبار

المستخلص:

يُعد نظام المحلفين في غاية الدقة والخطورة إذ انه يتعلق بأمر بالغ الأهمية وهو التنظيم القضائي فكان من الضروري أن تتضافر الجهود من اجل بحث هذا النظام ودراسة تطبيقاته في الدول المختلفة ومعرفة مدى نجاحه فيها، ولا يكفي أن تُدرس نتائج نظام معين في مجتمع ما حتى إذا ما كانت ناجحة فأنها تشجع على الاقتباس منها أو نقلها إلى تشريعنا بل يجب أن نوائم بين هذه النتائج وظروف المجتمع أو البيئة التي انبثق فيها هذا النظام والعوامل التي ساعدت على نشأته ثم نقارن بين ظروف هذه المجتمعات وظروف بيئتنا وأحوال مجتمعنا بعد ذلك يتضح مدى إمكانية نقل هذا النظام إلى تشريعاتنا ومدى صلاحيته للتطبيق فيها.

نظام المحلفين احد صور إسهام المواطنين في إقامة العدالة وهو موضوعاً بالغ القدم لدى مختلف التشريعات، انه يكفل تمثيل المواطنين في تشكيل هيئة الاتهام أو المحاكمة أو كليهما بصفتهما مواطنين وليسوا متخصصين، كما يطلق على هذا النظام بأنه نظام قضائي يجسد عماد الحرية والقانون وضمير العدالة وحاميها وهو بعد ذلك يكفل تطبيق المبدأ الأساسي من مبادئ الديمقراطية المتمثل في حرية اشتراك أفراد الشعب في أجهزة السلطة والحكم

Abstract

The jury system is a very delicate and dangerous which is regards a very important because it related to a judicial system . So it is necessary to combine efforts in order to examine the system and studying its applications in different countries and see how successful this system is? Which is not enough to examine the results of a particular system in any community if it was successful community and they are encouraged to quote them or transfer them to our legislation , but must coordinate between these results and circumstances of community and the environment in which the system and the factors that helped its inception emerged then compare with our communities situation and our environment and the conditions of our society then turns over the possibility of transferring the jury system . Juries is one of most important step that make citizens contributing to the achievement of justice in different legislation . Moreover , jury ensures the representation of citizens in the formation of the prosecution , trial , or both as citizens not as professionals and therefore it is possible to call on this system that embodies freedom , law and justice as it ensures an important principle which is the principle of democracy of the involvement of the people in the organs of power and governance .

المقدمة:

بعد أن كانت وظيفة التقاضي قديماً في بريطانيا منحصرأ بيد مجموعة النبلاء تختار بمعرفة القاضي الذي يرأس المحكمة أو بمعرفة أطراف النزاع أنفسهم, فأخذ يقتصر تدريجياً على مجموعة صغيرة من بينهم. ولقد انبعث تقسيم العمل بين هؤلاء الأعضاء والقضاة من طبيعة القانون القديم ذاته فقد كان قانوناً عرفياً وكان أفراد الشعب هم مستودع هذا القانون أو حفظته ومع تخصص مجموعة من أفراد المجتمع في وظيفة القضاء بدأت هذه المجموعة تتقن القانون ولكنها كانت تحتاج لوسائل معينة لاستظهار حقيقة النزاع الذي يعرض عليها ومن هنا ظهر المحلفون ليدلون بمعلوماتهم لحلف اليمين حول المسائل موضع النزاع, ثم بدأت صفتهم تتطور من شهود إلى قضاة للوقائع وأخذت تنمو وتزدهر لتصبح محور نظام التقاضي في القانون العام الانكليزي ورسخ هذا النظام في وجدان الشعب الانكليزي كعماد للحريات وضمانة لحقوق الأفراد في مواجهة القضاة المهنيين الذين كانوا يعينون بمعرفة التاج. وأنقل النظام على هذا النحو الى تشريعات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي القارة الأوروبية ويُعد نظام المحلفين من الموضوعات التي أثارت جدل كبير بين رجال الفقه والقضاء وعلى الرغم من انتشار نظام المحلفين في كثير من دول العالم بالأخص في القرنين الماضيين إلا انه قد تعرض لكثير من الجدل, ومازال يحتل مركزاً مرموقاً في مناقشات رجال الفقه والقضاء في تضارب واضح بين مؤيدين ومعارضين حتى في الدول التي تعتبر أساس لهذا النظام وهي إنكلترا والولايات المتحدة الأمريكية. لغرض إمكانية دراسة و تطبيق هذا النظام في تشريعاتنا تم تقسيم الموضوع إلى مبحثين خصصنا المبحث الأول لدراسة نشأة نظام المحلفين، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقييم نظام المحلفين وتطبيقاته. وعلى النحو الاتي:

المبحث الأول

نشأة نظام المحلفين

دراسة نشأة نظام المحلفين موضوعاً لا ينبغي أن يهتم به المشتغلون بالقضاء فحسب، وإنما كل الذين تشغلهم دراسة النظم والمؤسسات القضائية في الشرائع المختلفة خاصة الإنجلو سكسونية إذ يبدو هذا النظام أحد السمات المميزة البارزة فيها^(١). وبذلت عدة جهود لمحاولة كشف الغموض حول كيفية نشأة نظام المحلفين وظن بعض الكتاب أن أصول النظام قد طويت في ظلام العهود البعيدة القدم بحيث يصبح البحث عنها بلا جدوى إذ ذهب بعض الفقهاء إلى إن هذه المحاكمة قد استخدمت في انكلترا منذ وقت لا تعيه الذاكرة، ويبدو إنها كانت معاصرة لأول حكومة مدنية فيها. وهناك بعض الفقهاء ارجعوا أصل النظام إلى الساكسون أو النورمانديين^(٢).

من مراجعة الآراء المختلفة حول نشأة نظام المحلفين نجد أن الفقهاء قد اختلفوا فيما بينهم فمنهم من ذهب إلى رد أصول هذا النظام إلى الشعوب القديمة من المصريين واليهود والإغريق والرومان والجرمان والاسكندنافيين. بينما ذهب فريق آخر إلى رد أصول النظام إلى العصور الوسطى لدى الشعوب الإقطاعية في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. ولغرض دراسة هذا المبحث قمنا بتقسيمه إلى مطلبين ندرس في المطلب الأول التعريف بنظام المحلفين، أما

(١) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن ، منشأة المعارف في

الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ٢١

(٢) Blackstone (W) : commentaries on the Laws of , London , 1811, Book3

p.348

نقلاً عن د . محمد أبو شادي عبد الحليم : المصدر السابق ، هامش (٣) ، ص ٢٢

المطلب الثاني فندرس فيه نظام المحلفين واتجاهات السياسية الجنائية الحديثة وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

التعريف بنظام المحلفين

إن النظم القضائية في كثير من الدول التي أخذت بمبدأ ممارسة الشعب وإشتراكه فعلاً بالقضاء، قد أعطت الشعب الحق في إختيار من يمارس القضاء كحقه في إختيار ممثليه السياسيين؛ ويكون لهؤلاء القضاة المختارين حق الفصل في المنازعات المعروضة على القضاء، فهذا الأمر قد أعطى للمحلفين مشاركة القضاة الفعليين في أن يفصلوا في هذه المنازعات المعروضة على القضاء على الرغم من جهل المحلفين بالعلوم القانونية؛ بل يُشترط بالمحلف أن لا يكون من رجال القانون أو القضاء فلا يصح إختيار المحامين أو القضاة السابقين أو رجل من رجالات الكنيسة، وللمحلف دور مؤثر في قناعة القاضي حول تحديد الإدانة أو البراءة للمتهم^(١). فالمحلفون هم مجموعة من المواطنين يدعون للمشاركة في مجلس القضاء مع رجاله بعد حلفهم اليمين لسماع الدعوى وإصدار قرارهم في وقائعها ليقوم القاضي بتطبيق حكم القانون على هذه الوقائع وكلمة (jury) انكليزية مشتقة من اللغة الفرنسية القديمة (juree) وقد سموا كذلك بسبب استحلافهم قبل مباشرة مهمتهم. والمحلفون يتخذون صورتين أساسيتين:

(١) فاضل دولان : القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية ، مطبعة الكتاب ، بغداد ، ٢٠١١ ،

١- هيئة المحلفين الكبرى:- عبارة عن مجموعة أشخاص تتكون عادة من ثلاثة وعشرين شخصاً يدعون من وقت لآخر بواسطة المحكمة للتحري عن الجرائم فهي تقرر ما اذا كانت هناك أسباب محتملة لاعتقاد بأن شخصاً ما قد ارتكب جريمة معينة ولذلك يسمون (محلفي الاتهام) إذ أنهم يقومون بدور المدعي في توجيه قرار الاتهام^(١).

٢- هيئة المحلفين الصغرى:- فهي عادة تتكون من اثني عشر شخصاً يدعون للإسهام مع القضاة في سماع الدعوى والبت في وقائعها بإصدار قرار يحدد مسئولية الفاعل (مذنب) أو (غير مذنب) ليشغل القاضي بتطبيق العقوبة التي ينص عليها القانون ولذلك سميت بهيئة محلفي المحاكمة إذ إن المحلفين يقومون بنظر مسائل الواقع في الدعوى المدنية أو الجنائية أما الأساس الذي استند عليه نظام المحلفين هو أساس إداري إذ كان المحلفون شهوداً على المعلومات التي يؤدونها خدمة لإغراض الملك والتاج ثم تطورت وظيفة المحلف من شاهد إلى قاضي وقائع ليأخذ نظام المحلفين الأساس الثاني له إذ عد نظام المحلفين ضماناً أساسية لحريات الأفراد ضد طغيان القضاة المعيّنين من قبل التاج^(٢).

فقد أعتبر منذ عهوده الأولى نظاماً واقعياً لا من الأخطاء التي يمكن أن تتعرض لها أي عدالة إنسانية وإنما من الانحراف بالسلطة والضغط والتأثير الذي يمكن أن يمارسه الملك والسلطة التنفيذية في المجتمع ويخضعوا له القضاة الدائمين المعيّنين بواسطة التاج لهذا سرعان ما أصبح هذا النظام محبوباً كمؤسسة ديمقراطية سياسية تحمي حقوق الأفراد في مواجهة السلطة المستبدة والسلطات المطلقة للقضاة.

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

(٢) د . بصائر علي البياتي : نظام المحلفين ، مقال منشور في مركز الدراسات القانونية والسياسية .

وانظر كذلك فاضل دولان : المصدر السابق ، ص ٣٣.

هنا يجب أن نتطرق لمهمة المحلفين بشيء من الاختصار إذ أن مسائل الواقع للمحلفين ومسائل القانون للقاضي وليس هناك أي أثر لقرار المحلفين حتى يصدر القاضي حكمه بناء عليه. ولقد كانت مهمة المحلفين دائماً ومازالت مجرد الإجابة عن تساؤل معين حتى يمكن إصدار الحكم بناء على هذه الإجابة إذ تختص وظيفة المحلفين في القضايا الجنائية بصفة عامة في الإجابة عن السؤال الذي يوجه إليهم حول مسئولية المتهم الماثل أمامهم عن الاتهام الموجه إليه وذلك بكلمة واحد (مذنب أو غير مذنب) إذ تبدأ مهمة المحلفين في الجلوس في المكان المخصص لهم بقاعة المحكمة وحضور جميع المرافعات ثم يختلون بغرفة المحلفين للتداول وإصدار القرار الذي يتضمن الإجابة عن التساؤل حول إدانة المتهم أو براءته^(١).

مما تقدم نرى أن نظام المحلفين يعتمد على إشراك المواطنين في الوظيفة القضائية إلى جانب القضاة المتخصصين. ومن وجهة نظرنا في هذا النظام نرى انه نظام يقترب إلى الشكلية أكثر منه إلى الموضوعية وذلك لأن أعضاء هذه الهيئة ليست عندهم الدراية الكافية بالشؤون القانونية وهذا يؤدي إلى أن تفوتهم الكثير من الأمور القانونية ومن خلال ما تقدم شرحه رأينا إن القرار الصادر من هيئة المحلفين لا يكون له أي اثر ما لم يصدر القاضي المختص حكمه.

(١) أنظر د . محمد أبو شادي عبد الحليم : المصدر السابق ، ص ٣١٤-٣١٥ ؛ وكذلك فاضل دولان :

المصدر السابق ، ص ٣٣-٣٤ .

المطلب الثاني

نظام المحلفين واتجاهات السياسة الجنائية الحديثة

لا شك أن نجاح أي نظام أو أسلوب في إقامة العدالة الجنائية إنما يقاس بمدى فعالية هذا النظام أو الأسلوب في تحقيق ما تصبو إليه هذه العدالة. ولما كان هدف العدالة الجنائية في النهاية هو وقاية المجتمع من الجريمة ومكافحتها عن طريق إنزال العقوبة الملائمة بمن يهدد امن هذا المجتمع فان الهدف البعيد من وراء المحاكمة بمحلفين إنما يتمثل كذلك في مكافحة الجريمة ووقاية المجتمع ؛ ولقد أطلق الفقهاء في القرن التاسع عشر على مجموعة التدابير التي تضعها الدولة للوقاية من الجريمة ومكافحتها وعلاجها تعبير السياسة الجنائية ؛ إلا أن السياسة الجنائية ليست مذهباً واحداً يصدق تطبيقه في كل مكان كما أنها ليست عقيدة جامدة لا تتأثر منها رياح التغيير بل مرت ببضعة ادوار^(١).

١- فبدأت بالمدرسة الكلاسيكية التي نشأت خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر في ايطاليا على يد الفقيه الايطالي الكبير (سيزاري بيكاريا) ؛ بإصداره كتابه المشهور في الجرائم والعقوبات سنة ١٧٦٤ وقد طلب بيكاريا بتحقيق عدة أهداف منها^(٢).

أ- الحيلولة دون تحكم القضاة وتعسفهم من خلال منعهم في فرض العقوبات وتخويل ذلك للمشرع وحده.

ب- إقرار مبدأ الشرعية الجنائية باعتباره حجر الزاوية في العدالة العقابية.

(١) السيد يس : السياسة الجنائية المعاصرة (دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعي) ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٣ ، ص ٤.

(٢) د. احمد فتحي سرور : السياسة الجنائية ، فكرتها ومذاهبها وتخطيطها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٤٧-٤٨ .

ت- إقرار مبدأ حرية الاختيار والتسليم تبعاً لذلك لمبدأ المسؤولية الشخصية.

٢- المدرسة النيو كلاسية التي حاولت العناية بتوجيه الاهتمام إلى الشخص الجاني ووجوب تفريد العقاب تبعاً له وقد اتجهت هذه المدرسة إلى محاولة التوفيق بين فكرتي العدالة والمصلحة في السياسة الجنائية.

٣ - ثم قامت المدرسة الوضعية الايطالية منذ النصف الأول من القرن الماضي بثورة حقيقية في مجال السياسة الجنائية^(١). متأثرة في ذلك بالمناخ الفكري السائد عند نشأتها والذي كانت تسوده تيارات رئيسية ثلاثة.

أ- الفلسفة الوضعية الفرنسية.

ب- الفلسفة المادية الألمانية.

ت- الفلسفة التطورية الانكليزية.

الذي يهمننا من توضيح هذا العرض السريع لتطور السياسة الجنائية أن تغيير محور هذه السياسة الجنائية على هذا النحو تبعه وجوب إعادة النظر في تأهيل القضاة الجنائيين حتى يمكنهم مسايرة تطور النظرة إلى ضرورة فحص شخصية المتهم فأن هذا الفحص يجب أن يتم من خلال مرحلة معينة من مراحل الخصومة الجنائية فيسهم مع غيره من الإجراءات في إصدار الحكم الجنائي^(٢)، لذا نجد أن السياسة الجنائية الحديثة تؤكد ضرورة الحيلولة دون جعل سلطة القاضي سلطة تحكمية وتقضي بوجوب ممارستها ضمن النطاق القانوني الشكلي

(١) د. علي راشد : القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٥.

(٢) د. احمد فتحي سرور : أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢١٥ .

والموضوعي وطبقا لتوجهات قانونية محددة وفي ضوء بحث دقيق لشخصية المجرم مع تأهيل القاضي الجنائي وتخصصه وتهيئة مساعدين له من الأخصائيين الأكفاء^(١).
فيما تقدم نرى أن السياسة الجنائية الحديثة قد أولت اهتمام بتخصص القاضي الجنائي وذلك لتحقيق تفريد العقاب مما يسهم في تحقيق العدالة الجنائية ، ومن خلال ذلك نرى أن قدرات المحلفين تعجز عن القيام بتلك الأمور التي تسهم في تحقيق العدالة وذلك لان اختيار المحلفين يكون من بين المواطنين العاديين الذين لا يملكون خبرات قانونية أو فنية من اجل القيام بمهمتهم وهذا ما أدى إلى زوال نظام المحلفين في بعض الدول التي كانت تعتمد ، وقد قسمنا هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول نظام المحلفين وتخصص القاضي الجنائي أما الفرع الثاني فنوضح فيه مدى مسايرة نظام المحلفين لاتجاهات السياسة الجنائية.

الفرع الأول

نظام المحلفين وتخصص القاضي الجنائي

إن ما حدث من تطور في القانون الجنائي في الوقت الراهن يتمثل في تغير النظرة من الاهتمام بالعقوبة الى توجيه القدر الأكبر لشخصية الجاني أو مرتكب الفعل أو اتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة خطورته على المجتمع ما أدى الى أن وظيفة القضاء الجنائي لم تعد مسألة اقتناع أو إدراك فحسب ؛ وإنما أضحت تستلزم معارف قانونية واجتماعية ونفسية وطبية بحيث لا يمكن تحصيلها إلا من خلال نشاط وظيفي متخصص وكل هذا مما تعجز

(١) د. أكرم نشأة إبراهيم : الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة ، دراسة مقارنة ، دار

ومطابع الشعب ، ١٩٦٥ ، ص ٥٦ .

عنه قدرات المحلفين ولهذا عُقدت العديد من المؤتمرات الدولية حول موضوع تخصص القاضي الجنائي منها.

١ - المؤتمر الدولي السابع لقانون العقوبات الذي انعقد في أثينا سنة (١٩٥٧) وقرر انه لكي يمارس القاضي الجنائي سلطته التقديرية على نحو سليم يجب إن يكون قد تلقى تأهيلاً خاصاً وعلى الأخص دراسة جنائية مناسبة.

٢ - المؤتمر الدولي الثامن لقانون العقوبات الذي انعقد في لشبونة سنة (١٩٦٦) الذي انتهى إلى ضرورة تحقيق التكوين العلمي للقاضي الجنائي^(١). وإقترح فقهاء القانون الجنائي بأن (تنشأ في الوقت ذاته محاكم أو دوائر جنائية متخصصة بالجرائم الأكثر وقوعاً مثل جنايات المخدرات، وجنايات الاختلاس والأضرار بالدولة)^(٢).

مما تقدم نستنتج بأن إقحام غير المتخصصين من أفراد المجتمع في ممارسة القضاء لا يساير الوضعية المبنية على دراسة شخص المجرم والمطالبة له بما يناسب فعله من الجزاء ، بمعنى انه لا يتمشى مع الاتجاه نحو التخصص وخصوصاً في الميدان الجنائي فان الأمر لم يعد يقتصر على مجرد العلم بالنصوص المجردة بل أصبح خبرة وتقنية وموهبة ومعرفة تامة بعلم النفس الجنائي وان هذا الشيء ليس في مستطاع المحلفين القيام به^(٣). وبالتالي

(١) د. محمد أبو شادي عبد الحليم : المصدر السابق ، ص ٤٤٤-٤٤٥.

(٢) د. احمد فتحي سرور : الإختبار القضائي (دراسة في الدفاع الإجتماعي) ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٣.

(٣) عبد الله درميش : إطلالة على القضاء الشعبي والتحكيم من خلال التجربة المغربية ، بدون دار نشر ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧.

فإن نظام المحلفين لا يستطيع تحقيق العدالة الجنائية ولكن يمكن تحقيقها من خلال القضاة المتخصصين في الوظيفة القضائية .

أما بالنسبة للنظام القضائي في العراق فإنه لم يأخذ بمبدأ تخصص القاضي الجنائي إذ أن المحاكم المدنية والجزائية تتحدان في أشخاص القضاة العاملين فيها وإذ أن الاعتبارات الواقعية والعملية قد حالت دون الأخذ بمبدأ التخصص في كل ميدان من ميادين القضاء لذلك يجوز أن يكون قاضي محكمة البداية قاضياً لمحكمة الجناح أو لمحكمة التحقيق إن لم يكن لأي منها قاض خاص^(١). ومن هنا ندعوا المشرع العراقي إلى إدخال مبدأ تخصص القضاة الجنائي في تشريعاتنا الجنائية وذلك لمسايرة اتجاهات السياسة الجنائية الحديثة لما لهذا المبدأ من أهمية في تحقيق العدالة الجنائية .

يجب أن لا يُغرب عن البال خصوصاً إذا ما علمنا بأن المشرع الدستوري العراقي قد أقر مبدأ مشابه لنظام المحلفين وذلك فيما جاء بنص المادة (٩٢) / ثانياً بقولها ((تكون المحكمة الاتحادية العليا، من عدد من القضاة ، وخبراء في الفقه الإسلامي ، وفقهاء القانون ، يُحدد عددهم وتنظم طريقة اختيارهم وعمل المحكمة بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب)) . إلا أن هذا القانون لم يُسن لحد الآن فندعوا المشرع لتشريع هذا القانون حتى يُمكن تطبيق ما يشبه نظام المحلفين في العراق .

الفرع الثاني

مدى مسايرة نظام المحلفين لاتجاهات السياسة الجنائية

بعد أن درسنا تطور السياسة الجنائية واتجاهاتها الحديثة في ضرورة فحص شخصية الجاني فحصاً شاملاً لتقرير العلاج الملائم لتقويمه وإعادة تألفه في المجتمع ؛ بقي علينا أن

(١) فتحي عبد الرضا الجواري : تطور القضاء الجنائي العراقي ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٨٤-٨٥ .

نتناول مدى ملائمة نظام المحلفين لهذا التطور. وقد أثار مورييس باتان هذا التساؤل صراحة في فرنسا في مقال له عن (مشكلة تنظيم محاكم الجنايات) ؛ فبعد أن عدلت فرنسا عن نظام المحلفين بصورته التقليدية أخذت بنظام المحكمة المشتركة من قضاة متخصصين وأفراد عاديين يتولون مع الفصل في المسؤولية وتحديد العقوبة مع احتفاظها في الوقت نفسه باسم المحلفين لهؤلاء الأعضاء غير المتخصصين إذ انه من الصعوبة بمكان في مفهوم هذه الاتجاهات الجديدة الإبقاء على نظام المحلفين في صورته المعدلة وإن الأمر يقتضي العودة إلى النظام القديم أي نظام المحلفين في صورته التقليدية طالما إن المحلفين لم يعد يحتفظ بهم إلا لتقرير الجرم أو الإذنب وإن تحديد الجزاء أصبح محجوزاً للقضاة وحدهم إلا أن ذلك لا ينفي أن هناك فريقاً من الفقهاء يصرون على توجيه انتقادات شديدة إلى المحلفين ويمتدحون محاكمة الجرائم عن طريق هيئة من القضاة المختصين^(١).

فإن التطور نحو إتباع وسائل علمية لتحقيق العدالة يتجه حتماً نحو استبعاد نظام المحلفين فإن ما يميز النظام هو جهله بالمسائل العلمية والفنية التي تثيرها الدعوى الجنائية وهي مسائل تزداد كل يوم وإن الجهل لا يمهّد بصفة خاصة إلى حسن تحقيق العدالة. فيما تقدم نرى أن نظام المحلفين لا يساير الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية والتي توجه النظر إلى شخصية الجاني أو مرتكب الفعل واتخاذ التدابير الملائمة لمواجهة خطورته على المجتمع فإن أعضاء هيئة المحلفين لا يستطيعون مواجهة هذه الأمور والتطورات التي حصلت في السياسة الجنائية والسبب في ذلك هو أن هذه الهيئة أو (محلفي المحاكمة) تضم مواطنين عاديين ليس لديهم الإلمام بالأمور القانونية فانه يؤدي إلى عرقلة سير العدالة.

(١) د. محمد أبو شادي عبد الحليم : المصدر السابق، ص ٤٥١.

من خلال دراستنا لنظام المحلفين وجدنا انه لا يمكن تطبيقه في العراق بهذه الصورة التقليدية وذلك للعيوب التي تطغى على هذا النظام ولكن إن إمكانية تطبيقه في العراق ما زالت قائمة من خلال إجراء تعديلات على هذا النظام وجعله يتلائم مع تطورات المجتمع العراقي وتقاليدته ، وكذلك إجراء تعديل على الآلية التي يتم فيها اختيار المحلفين بحيث تكون هناك شروط للاختيار تجعل من المحلف قادراً على أداء الوظيفة القضائية ، خصوصاً بعدما رأينا بأن المشرع الدستوري قد أشار في نصوص الدستور إلى إمكانية سن قانون بذلك .

المبحث الثاني

تقييم نظام المحلفين وتطبيقاته

يُعد نظام المحلفين مدرسة لتعليم المواطنين القانون وحب العدالة لأن كل محلف يحكم على غيره سيبقى في ذهنه أن غيره سيحكم عليه يوماً ما ؛ ولتحقيق العدل أن يُحاكم الشخص بمعرفة نظائره وفي هذا الأمر يكون نشر الروح القانونية بين أفراد الشعب^(١). كذلك تُعد طريقة اختيار المحلفين من ضمن كشوف جداول الانتخابات وهي أفضل طريقة لتمثيل جميع طبقات الشعب في مهمة مساعدة القضاء . وبرغم ما لنظام المحلفين من مزايا إلا إن اغلب الذين يتم استدعائهم كمحلفين غير متخصصين في القانون . كما إن قرار المحلفين تغلب عليه العاطفة . وإن هيئة المحلفين تتكون من أفراد عاديين ؛ وفي وقتنا الحالي فان اغلب القضايا ذات سمات فنية وتقنية وتحتاج إلى متخصصين . على أساس ما تقدم سندرس هذا المبحث من خلال مطلبين ندرس في الأول منهما تقييم نظام المحلفين ثم ندرس في المطلب الثاني تطبيقات نظام المحلفين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

تقييم نظام المحلفين

يُعد استعمال نظام المحلفين هو خير وسيلة لاشتراك المجتمع في نظام الحكم . كما يُعد هذا النظام خير وسيلة للحد من الاستئثار بالسلطة . إذ يُجبر استعمال المحلفين القضاة إلى استعمال لغة قانونية سهلة مما يجعل لغة المحاكم في متناول فهم العامة . أما عيوب النظام فتشمل المصاريف الباهظة التي تصرف على نظام المحلفين . كذلك يؤخر هذا

(١) د مجيد حميد العنبيكي: المدخل لدراسة النظام الإنكليزي، بدون دار نشر، ب ت، ص ١٦٤.

النظام الفصل في القضايا ومن ثم يؤدي إلى إتمام المحاكم بقضايا لم يفصل فيها . من خلال ذلك قسمنا هذا المطلب إلى ثلاثة فروع خصصنا الأول للاتجاه المؤيد لنظام المحلفين والثاني للاتجاه المعارض لنظام المحلفين وأما الثالث فقد تناولنا فيه تقييم الاتجاه المؤيد والمعارض لهذا النظام . وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

الاتجاه المؤيد لنظام المحلفين

هناك عدة حجج تثار في مجال الدفاع عن نظام المحلفين منها:

- ١- إن اشتراك المحلفين في إدارة العدالة يعد عنواناً لديمقراطية القضاء فالشعب يشارك في أحد أهم السلطات في الدولة ودوره فعال في إصدار الأحكام.
- ٢- وجود المحلفين في المحكمة الجنائية ضماناً للمتهم، فالمحلف يتمتع بالاستقلالية كونه ليس موظف أو معين من الدولة كما لا يتردد عن إثارة أي نقص يلحظه إثناء المرافعات^(١).
- ٣- يحاكم المتهم بمعرفة نظرائه؛ فالمحلف مواطن بسيط يعيش في ظروف المتهم ومحيطه.
- ٤- عدالة المحلفين لها قيمة إنسانية فهم يحكمون انطلاقاً من الانطباع الذي تتركه الجريمة في نفوسهم فلا تقيدهم شكليات القانون.
- ٥- وجود المحلفين في جهاز القضاء يسمح بمراقبة سير وإدارة العدالة من جهة ووسيلة لتعريف المواطن بصعوبة العمل القضائي.

(١) المستشار الليبي: نظام المحلفين بين التأييد والمعارضة ، منتدى الشؤون القانونية ، ٢٠١٣.

٦- كما إن أعضاء هيئة المحلفين يتمتعون ببعض السلطات فيما يتعلق باستدعاء الشهود وغيرها مما هو غير مخول للمدعي^(١).

الفرع الثاني

الاتجاه المعارض لنظام المحلفين

وجهت إلى نظام المحلفين كثير من أوجه النقد:

- ١- فقد هاجمه جيري بنتام في انكلترا، ووصف النظام بأنه بمثابة (آلة للفساد والرشوة) وانه (يظهر بصفة منتظمة) من جانب الطبقات العليا في المجتمع.
- ٢- بالإضافة إلى أوجه الانحراف بالنظام وإساءة استخدامه عاب عليه بنتام أيضا قصوره وعدم فعاليته باعتبار انه يضم مجموعة مختلفة من الأشخاص غير المدربين على القانون مما يؤدي إلى متاعب جمة للمحاكم في التطبيق فضلاً عن كثرة نفقاته التي تقع في النهاية على كاهل الأفراد.
- ٣- ان أصحاب هذا الاتجاه قد نادوا في انكلترا بإلغاء النظام كلياً وإحلال مدعي عام مسؤول لأداء دور محلفي الاتهام على وجه أكثر دقة وقل نفقات ومتاعب في العمل.
- ٤- كما وصف النظام بأنه يعد تهديداً متوقعاً للمجتمع من حيث انه يساعد على ارتكاب الجريمة بدلاً من إنهائها وكما وصفه آخرون بأنه أصبح الأمل الأول للمجرم إذ انه يمنحه سبيلاً للتخلص من المدعي.

(١) د. محمد أبو شادي عبد الحليم: المصدر السابق ، ص ٤٠٤.

٥- كما عيب على محلفي الاتهام ما أسفر عنه العمل من أنهم يمكن أن يكونوا أداة طيعة في يد المدعي والخاتم الذي يستخدمه المدعي للتصديق على ما يريد ملقيا عبء النتائج عليهم أمام الرأي العام.

الفرع الثالث

تقييم الاتجاه المؤيد والمعارض لنظام المحلفين

بعد أن بينا الاتجاه المؤيد والمعارض لنظام المحلفين كان لزاماً علينا أن نقوم بتقييم هذين الاتجاهين ؛ ونقوم بتوضيح الاتجاه الراجح من بينهما فقد اختلف الفقهاء في تقييم نظام المحلفين ومدى إسهامه في إرساء العدالة ، بل لعل موضوعاً في التنظيم القضائي لم يثر قدر ما أثار نظام المحلفين من تباين في الآراء ؛ فهو يوكل البت في أمور إنسانية خطيرة لمجموعة غير متخصصة من الأفراد العاديين فالذين يسايرون نظام المحلفين يرون فيه تحقيقاً لتمثيل الشعب في تولي سلطة القضاء وضماناً لحقوق المتهم .

من وجهة نظرنا أن الاتجاه المعارض يستند إلى حجج أقوى وذلك لان هذه الحجج واقعية جاءت نتيجة العمل بنظام المحلفين إذ ظهرت من خلال الممارسة كثير من العيوب ويمكن أن نقوي ما توصلنا إليه في أن هيئة محلفي الاتهام عندما تصدر قرار (إما) بالإدانة أو البراءة (فأن هذا القرار يكون موقوف على تأييد القاضي المتخصص فإن رأى أن هذا القرار لا يساير القانون فتأمر المحكمة بالأتي:

١- بمحاكمة جديدة .

٢- أن تعلق ذلك على طلب المتضرر إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى.

٣- أن تصدر حكمها على عكس قرار المحلفين أو بصرف النظر عن هذا القرار. ومن العيوب الأساسية للمحلفين هو التسامح المبالغ فيه وكثرة حالات الإفراج التي كان ينبغي فيها صدور قرارهم بالإدانة ومما لا شك فيه أن كثرة حالات البراءة على هذا النحو المبالغ فيه تؤثر على حسن سير العدالة. وأخيراً إمكانية تأثر المحلفين وشراء ذممهم.

المطلب الثاني

تطبيقات نظام المحلفين

اكتمل نضج نظام المحلفين وتطوره في انكلترا إذ أخذ القضاء الإنكليزي بنظام المحلفين منذ القرن الحادي عشر واستقر فيها الآن ؛ وبعدها انتقل إلى أوروبا والأمريكيتين وأستراليا وبعض دول آسيا وأفريقيا بسبب توسع الاستعمار البريطاني ؛ ولزيادة نشاط انكلترا التجاري ولمحافظتها على تقاليد مستعمراتها^(١)، فقد جلب المستعمرون الإنكليز معهم إلى هذه الأرض كلا من القانون العام الإنكليزي ونظام المحلفين بصورتيه (الاتهام والمحاكمة) ، ولم يكن هذا الانتقال أمراً مستغرباً بل كان من الطبيعي وقد استقر النظام ورسخت أقدامه وحظي بتأييد الشعب في انكلترا . وسنتناول هذا المطلب في ثلاثة فروع وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

نظام المحلفين في الولايات المتحدة الأمريكية

بعد أن استقر نظام المحلفين في انكلترا انتقل الى الولايات المتحدة إذ أقر دستورها الصادر عام ١٧٨٧ حق المتهم في محاكمة بواسطة محلفين كما نص على ذلك في المادة (٣ / ٢) منه بقولها ((المحاكمة في جميع الجرائم فيما عدا المحاكمات البرلمانية تتم

(١) فاضل دولان: المصدر السابق ، ص ٣٣.

بواسطة محلفين))^(١)، وفيما يخص آلية إختيار المحلفين في الولايات المتحدة يكون ذلك بإعداد قوائم للمحلفين بواسطة موظفين معينين أو منتدبين لهذا الغرض ، هذا وأشار قانون المحلفين الاتحادي الصادر عام ١٩٦٨م إلى وجود صلاحية للقاضي في وضع خطة يرى إتباعها بشأن وضع أسماء المحلفين . فقد نص هذا القانون إلى الشروط التي يجب توافرها في المحلف فإن أي مواطن في الولايات المتحدة يعد صالحاً للخدمة كمحلف بشرطين هما أن يكون قد بلغ (٢١) عاماً من عمره وأن يكون قد أقام لمدة عامين في الدائرة على الأقل ويستثنى من هؤلاء الأشخاص ما يلي:

- ١- كل من أدين من محكمة في محاكم الولاية .
- ٢- من لا يستطيع القراءة والكتابة والتحدث والفهم باللغة الانكليزية.
- ٣- من كان غير قادر بسبب مرض جسماني أو عقلي على الخدمة كمحلف بطريقة فاعلة. والمؤيدون لهذا النظام يرون بأنه يُعد تجسيد حقيقي لمبدأ ديمقراطي في تمثيل الشعب في سلطات الدولة وإن هذا النظام اقرب للعدالة لأن الإنسان يحاكم من بين نظرائه من سائر المواطنين الذي لا يضمنون له أي كراهية أو تحيز كما يعتبرون إن تجدد المحلفين باستمرار وتنوعهم يجعلهم لا يتسمون بطابع الجمود المهني الذي كثيراً ما يؤدي بالقضاء إلى الوقوع في الأخطاء^(٢).

ولكن هناك من يُعارض هذا النظام بدعوى إن ضم مجموعة من الأشخاص غير مدربين على القانون يؤدي إلى متاعب جمة للمحاكم في التطبيق فضلاً عن كثرة نفقاته التي تقع في النهاية على كاهل الأفراد وانه لم يعد نظاماً ضرورياً بل تجاوز وقته ويبدو بأن نظام المحلفين هو الآخر لم يخل من مسألة التفرقة المبنية على أساس العرق فانثناء أعضاء هيئة

(١) دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧.

(٢) حسين بن محمد المهدي : الشورى في الشريعة الإسلامية ، دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية ،

بدون دار نشر ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢ .

المحلفين إذا استعمل بعض المدعين العامين حقهم في التلاعب بقوائم الأسماء لرفع كل الأمريكيين من أصول أفريقية من لائحة المحلفين بدعوى أن هؤلاء قد يميلوا إلى محاباة المدعى عليهم في محاكمات جنائية^(١).

ومن خلال ما تقدم نرى أن هذا النظام حتى في الدول التي أخذت به لم يكن ناجحاً بصورة كافية والسبب في ذلك هو أن نشأة هذا النظام كانت في الأنظمة الملكية التي كان للملك فيها سلطات مطلقة لا يحد من هذه السلطة أي شيء وبالتالي فإن هذا النظام ظهر ليكون درعاً واقياً من السلطات المطلقة للقضاة المعيّنين من قبل الملك، وبعد تحول هذه الأنظمة من ملكية مطلقة إلى أنظمة ديمقراطية تحترم الأفراد وتراعي حقوقهم فإنه لا يمكن القول بوجود حاجة لتطبيق نظام المحلفين في الوقت الحاضر وترك الوظيفة القضائية للقضاة المختصين.

المطلب الثاني

صلاحية نظام المحلفين في القوانين العربية

إن أسلوب اشتراك المواطنين في الفصل في القضايا الجنائية يختلف من تشريع إلى آخر فالتشريعات الانجلوسكسونية كما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا لا زالت تتمسك بهذا النظام في صورته التقليدية أما التشريعات العربية فجعلها لا يأخذ بهذا النظام أمام المحكمة الجنائية ماعدا في السابق تونس والمغرب ثم تخلتا عنه لاحقاً. بقي التشريع الجزائري ربما الوحيد الذي يأخذ بنظام مساعدي القضاء بالرغم من النقاشات التي

(١) فرد إبراهيم: تشريح محاكمة أمام هيئة محلفين ، مقال منشور في مجلة (أي جورنال يو أس أي) ،

عدد تموز / يوليو ٢٠٠٩ .

دارت سنتي (١٩٨١-١٩٩٤) للتخلي عن هذا النظام لكن النتيجة كانت تخفيض عدد المحلفين دون التخلي عنهم نهائياً^(١). وفي هذا السياق سوف يكون البحث عن نظام المحلفين في الجزائر ثم ننقل إلى صور قديمة للإسهام الشعبي في مصر، ونرى من خلال ذلك مدى صلاحية هذا النظام في القوانين العربية.

عند دراستنا لقانون الإجراءات الجزائية في الجزائر نجده لم يسلم كغيره من بقية القوانين الأخرى من التأثير بالنظم القانونية الغربية وذلك لأسباب تاريخية معروفة ونلاحظ ذلك من خلال الإجراءات المتعلقة بمحكمة الجنايات، إذ أنها لم تكن نابعة من عقول جزائرية بل هي امتداد لأفكار غربية إلا إن الجزائريين أضافوا شيئاً إيجابياً؛ وهو ما يعرف بالاجتهاد القضائي الجزائري حيث رأينا أن المادة (٢٦١) من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري نصت على شروط اختيار المحلفين وهي:

- ١- أن يكون المحلف المختار من ذوي الجنسية الجزائرية.
- ٢- أن يكون المحلف قد بلغ ثلاثين عاماً من عمره.
- ٣- أن يكون من الذين يعرفون القراءة والكتابة باللغة التي تستعملها المحكمة.
- ٤- أن يكون أيضاً ممن يتمتعون بالحقوق المدنية والوطنية.
- ٥- إلا يكون في حالة من حالات فقد الأهلية^(٢).

(١) المستشار الليبي: نظام المحلفين بين التأييد والمعارضة ، منتدى الشؤون القانونية ، ٢٠١٣

(٢) قانون الإجراءات الجزائية الجزائري ، رقم ٨٢ ، ٣ ، في ١٣ فبراير ١٩٨٢ .

ونرى أن هذه الشروط لاختيار المحلف حالها حال التشريعات الأخرى التي تأخذ بنظام المحلفين فهي قاصرة على مسألة التخصص للمحلفين وان الجزائر هي من البلدان العربية التي تأخذ بنظام المحلفين وذلك لتأثرها بالأسلوب الفرنسي.

بعد أن فرغنا من بحث نظام المحلفين في الجزائر؛ ننقل إلى بحث موضوع هام كثيراً ما شغل ذهن الفقهاء المصريين وهو إمكانية تطبيق نظام المحلفين في مصر؛ وقد مهدنا لذلك بتحديد سوابق مصر في قضاء غير المتخصصين وتتمثل في لجان الفصل في المنازعات الزراعية والتوفيق والتحكيم بمنازعات العمل ومجالس الصلح ومحاكم الحراسة وقضاة السلام. إلا إن هذه الأنظمة تختلف عن نظام المحلفين باستثناء المحاكم المختلطة الجنائية وان هذه الأنظمة قد طبقت في مصر في فترات زمنية معينة ونتيجة لظروف معينة كانت تمر بها مصر. ولكن هذه الأنظمة لم يستمر تطبيقها كثيراً إذ ظهر فشلها وتم إلغاؤها حتى ما تبقى منها إلى الآن يتعرض للنقد الشديد. ننقل هنا لبيان أهم الآراء للفقهاء المصريين في مدى صلاحية تطبيق نظام المحلفين في مصر ووجدنا من خلال الدراسة إن هذه الآراء تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات وهي:

الاتجاه الأول : يرى أن نظام المحلفين لا يصلح للتطبيق في مصر لأن هذا النظام لا يتفق مع تقاليد وفلسفة الشعب المصري لعدم اتصاله بواقع البلد نشأة وتطبيقاً. ونذهب في التأييد مع هذا الاتجاه بان هذا الرأي ناجع ويتفق مع الواقع الحالي للمجتمعات العربية.

الاتجاه الثاني : يرى أن هذا النظام يجب تطبيقه في مصر ويضيف أصحاب الرأي انه إذا كان النظام لم يحقق الغرض منه في الدول الغربية، فذلك يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي وليس إلى عيب في نظام القضاء الشعبي ذاته.

الاتجاه الثالث : فقد وقف بين هذين الاتجاهين وقال أصحابه بملائمة تطبيق نظام المحلفين في النظام القضائي المصري في بعض الحالات^(١).
واتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن نظام المحلفين يتعذر تطبيقه في القوانين العربية وذلك لعدة أسباب أهمها.

- ١- عدم ملائمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتطبيق هذا النظام.
- ٢- عدم استعداد الشعوب العربية لتطبيق نظام المحلفين.
- ٣- عدم اتساقه مع الروابط الاجتماعية في المجتمعات العربية.
- ٤- إن أساس الوظيفة القضائية هو القانون وان من يمارس هذه الوظيفة يجب أن يكون لديه اختصاص في المجال القانوني^(٢).
- ٥- تطبيق مبدأ استعانة القاضي بالخبراء مفيد عند تطبيق نظام المحلفين.

المطلب الثالث

مدى ملائمة تطبيق نظام المحلفين في العراق

قبلولوج لدراسة هذا المطلب يجب علينا استعراض صور إسهام المواطنين في الوظيفة القضائية في حضارة وادي الرافدين ففي عام (١٩٥٠) عثرت البعثة الأمريكية للتحقيقات على لوح طيني في مدينة (نفر) التاريخية قرب مدينة (عفك) في الديوانية يعود إلى الحضارة السومرية (١٨٥٠ ق.م) ومفادها إن ثلاثة رجال وهم حلاق وبستاني ورجل

(١) ممدوح محمد السيد فايز بدر: نظام المحلفين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠٠٣، ص ٥-٦ .

(٢) د. احمد محمد حشيش: أساس الوظيفة القضائية ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٤ .

آخر لم تعرف مهنته اشتركوا في قتل احد موظفي المعبد واسمه (لن دادا) ولسبب لم تذكره الوثيقة اخبروا زوجته القتل بجريمتهم ولكن الغريب في الأمر أن الزوجة لم تخبر السلطات الرسمية بالأمر وبعد إلقاء القبض على الجناة عرضت قضيتهم على الملك (اونتورتا) الذي أحالها إلى مجمع المواطنين وهو يشبه الى حد ما نظام المحلفين الذين وجهوا التهمة للزوجة إضافة إلى المتهمين لتسترها في مقتل زوجها ونجد أن ارض الرافدين كانت تمارس هذا النظام في الحضارات القديمة^(١).

ولم يشهد العراق بدائل للقضاء إلا عن طريق قانون العقوبات البغدادي الذي شرعته سلطة الاحتلال البريطانية اثر احتلالها العراق عام (١٩١٧) .

وفي الوقت الحاضر لا يوجد قانون يشرع بديل للقضاء إلا إذا اعتبرنا ما ورد بالمادة (٥٤) من قانون رعاية الأحداث ربما قد يقترب من إسهام المواطنين في القانون اذ نصت تلك المادة على انعقاد محكمة الأحداث برئاسة قاض وعضوين احدهما من القانونيين والآخر من المختصين بالعلوم ذات الصلة بشؤون الأحداث ولهما خبرة لا تقل عن خمس سنوات^(٢). وما جاء في قانون الأحوال الشخصية العراقي في المادة (٤١) منه إذ تتمثل هذه الصورة بوضوح في التحكيم بين الزوجين في حالة حدوث خلاف بينهما^(٣) ، وما جاء في قانون المرافعات المدنية العراقي النافذ في الباب الثاني منه للتحكيم في المواد (٢٥١-٢٨٦) حيث

(١) كاظم ناصر العبادي: هيئة المحلفين في الديوانية تُبرئ المتسترة على قتلة زوجها ، مقال منشور في مؤسسة النور للثقافة والإعلام ، ٢٠٠٨ .

(٢) قانون رعاية الأحداث العراقي النافذ رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .

(٣) قانون الأحوال الشخصية العراقي النافذ المرقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ .

وضحت أحكام التحكيم وكيفية اللجوء إليه^(١). ولعلنا قد نجد في إحكام قانون العمل رقم (٧١) لسنة (١٩٨٧) ما يشير إلى اتجاه المشرع لحل نزاعات العمل من خلال التسوية الودية من قبل المعنيين بالنزاع^(٢). وربما نجد أن اللجان التحقيقية التي تشكل في الوزارات أو دوائر الدولة من بين موظفي تلك الوزارات أو الدوائر بموجب المادة (١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام للتحقيق مع الموظف المخالف المحال عليها^(٣). كذلك في اللجان التحقيقية التي تشكل في الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة من بين موظفي تلك الجهات بموجب المادة (٢) من قانون التضمين لتحديد مبلغ التضمين والمسؤول عن إحداث الضرر وجسامة الخطأ المرتكب^(٤). ونرى إن هذه المواد في تلك القوانين هي بذور لبدايل القضاء .

فيما تقدم قمنا بعرض سريع لصور الإسهام الشعبي في الحضارات القديمة في العراق ومن ثم بينا وجود بدايل للقضاء في بعض القوانين العراقية ولكن هذه الصور تختلف ولو بشيء يسير عما معمول به في الدول التي تعتمد نظام المحلفين ، وبعد أن اطلعنا على مزايا وعيوب هذا النظام هل يمكن تطبيق هذا النظام في العراق بالرغم من أن عيوبه تطغى على مزاياه. وإن إمكانية تطبيق هذا النظام في العراق يحتاج إلى أرضية مناسبة في المجتمع العراقي من أجل إن يكون مساير لتوجهات هذا المجتمع وتقاليد ونرى صعوبة تطبيق هذا النظام في العراق وذلك للأسباب التالية.

(١) قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ .

(٢) فتحي الجواري : بدايل القضاء ، مقال منشور سنة ١٩٨٠.

(٣) قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام ، رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .

(٤) قانون التضمين العراقي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ .

- ١- التكاليف الباهظة التي يستلزمها هذا النظام.
 - ٢- وجود التقارب العشائري وقوة الترابط العائلي واتساع دائرة المعارف الشخصية.
 - ٣- عدم إمكانية تطبيقه لأن مجتمعاتنا قليلاً ما تهتم بالمشاركات والتفاعلات العامة.
 - ٤- نسبية استقلال القضاء.
- هذا وإن إمكانية تطبيق هذا النظام في العراق ضئيلة جداً والسبب في ذلك ما ظهر من عيوب فيه خلال الممارسة بالنسبة للدول التي تعمل بهذا النظام ؛ ولكن يمكن تطبيق هذا النظام في العراق وذلك من خلال ملائمة مع مجتمعنا وظروف بيئتنا وجعله نظام يهدف الى تحقيق العدالة هذا طبعاً في حالة إختيار المحلفين بطريقة مبنية على أسس رصينة.

الخاتمة

من خلال دارستنا لنظام المحلفين وجدنا أن هذا النظام بوضعه التقليدي في التفرقة بين الواقع والقانون غريب على عاداتنا وتقاليدنا ومن ثم فان احتمالات نجاحه في مجتمعنا العراقي ربما تكون بعيدة ؛ وذلك لما تكشفته عنه هذه الدراسة من عيوب وأوجه قصور اغلبها متأصل في النظام بطبيعته مما ترتب عليه مصاعب وتعقيدات في العمل أدت إلى تقلص العمل به في شتى التشريعات إلا أن مشرنا الدستوري قد وضع امكانية تطبيقه في العراق ولكن القانون الذي ينظم هذا النظام لم ير النور بعد . ولكن التجارب التي مرت بها بعض البلدان في موضوع تطبيق نظام المحلفين ومعظمها عدل عنه الى نظام أو آخر لإسهام المواطنين في إقامة العدالة ووجدنا أيضا أن نظام المحلفين على صورته المطبقة في بعض الدول الانجلو سكسونية انما هو ثمرة صورة تاريخية نابعة من ظروف تلك الدول التي تختلف عن بلدنا في سائر مقومات الحياة اذ ولد ذلك النظام في ظل صراع بين الشعب وبين حكامه الذين كانوا يتخذون من سلطانهم المطلق أداة لفرض أحكامهم عليه عن طريق قضاة كانوا يمثلونهم في ذلك فتوصل الشعب إلى إشراك ممثليه في المحاكم تعبيراً عن رأيه في العدالة وقد اخذ هذا النظام في التقلص بعد زوال الكثير من دواعيه . ومن خلال بحثنا لهذا النظام فقد توصلنا إلى جملة نتائج.

أولاً: النتائج.

- ١ - أن المحلفين يتم اختيارهم من متوسط الشعب فتكون هناك مشكلة في عدم فهمهم الأدلة القانونية والفنية التي تتعامل معها المحكمة في القضايا الجنائية
- ٢ - ازدياد قرارات البراءة بصورة مبالغ فيها بالنسبة لدول التي تأخذ بنظام المحلفين .

- ٣ - أن نظام المحلفين يشكل عبء على الخزنة العامة للدولة وذلك بالنسبة لنفقات الانتقال والإقامة لكل محلف
- ٤ - عدم مسايرة نظام المحلفين لاتجاهات السياسة الجنائية الحديثة والتي تدعو إلى تخصص القاضي الجنائي ليلحق تطور النظرة إلى ضرورة فحص شخصية المتهم.
- ٥ - أن نظام المحلفين لا يتلاءم مع ظروف مجتمعنا وبيئتنا وذلك لاختلاف ظروفنا عن ظروف نشأة هذا النظام في انكلترا وفرنسا والدول التي أخذت به.
- ٦ - يؤخر هذا النظام الفصل في القضايا ومن ثم يؤدي الى اتخام المحاكم بقضايا لم يفصل فيها.

ثانياً : التوصيات.

إن القضاء الشعبي قد أصبح في الوقت الحاضر ضرورة لا غنى عنها تطبيقاً لمبدأ المشاركة الشعبية في سلطات الدولة المختلفة فان ذلك ينبغي أن يكون بطريقة ذكية وحيث تدعو الحاجة إلى هذا الاشتراك وكما قلنا إن نظام المحلفين بصورته التقليدية لا يمكن تطبيقه في العراق وذلك لعدم ملائمة لظروف مجتمعنا وبيئتنا ولكن يمكن أن تكون هناك إمكانية تطبيق هذا النظام في العراق من خلال إجراء التعديلات على هذا النظام وجعله يتلائم مع ظروف المجتمع وبيئته وذلك يكون وفقاً للآتي :-

- ١- أن يتم اختيار المواطنين الذين يشاركون في الوظيفة القضائية ممن تكون لديهم معرفة بالشؤون القانونية والفنية التي تساعد القاضي في حسم القضايا المعروضة أمامه
- ٢- أن يكون رأي المواطنين المشاركين في الوظيفة القضائية استشارياً ؛ فالقاضي يجب أن لا يسمح لأحد في التدخل في عمله القضائي مهما كانت مكانته فإن استشار أحد فهو حر في اتخاذ القرار المناسب ولا يُجبر على الأخذ بالاستشارة .

- ٣- يحظر على المواطنين المشاركين في الوظيفة القضائية الاتصال بالجمهور خلال إجراءات سير الدعوى .
- ٤- أن تكون المشاركة الشعبية في الوظيفة القضائية تشمل جميع فئات المجتمع العراقي دون الاقتصار على مشاركة فئة معينة .
- ٥- مبدأ مشاركة الشعب للقضاء كمستشارين يجب دعمه وإسناده بكل الإمكانيات من أجل إحياء قضاء رفيع المستوى ، يعلو على أنظمة المحلفين بين الناس وإنصافهم في أموالهم ودمائهم وأعراضهم وحرّياتهم .
- وفي الختام أن هذا النظام من الممكن أن يطبق في العراق لان المشرع الدستوري العراقي في المادة ٩٢ منه وكذلك لوجود إشارة لهذا النظام في بعض القوانين كقانون الأحداث وقانون الاحوال الشخصية وقانون المرافعات المدنية وقانون العمل ما يعني إمكانية تطبيقه في العراق إذا أسسنا له بصورة صحيحة وسيكون نظاماً جيداً لتحقيق التطور المعرفي لدى الشباب إذا :-
- ١- تم تطوير التعليم والمناهج الدراسية .
- ٢- رفع معدل الثقافة العامة لدى المواطنين .
- ٣- تحسين الاقتصاد ورفع معدل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي فذلك قادر على دمج المواطن العادي مع مؤسسات المجتمع بمختلف انواعها .
- ٤- التأهيل القانوني المتميز لكافة القانونيين .

المصادر

أ- الكتب والرسائل

- ١ - د. احمد محمد حشيش: أساس الوظيفة القضائية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٩.
- ٢ - د. احمد فتحي سرور: السياسة الجنائية فكرتها ومذاهبها وتخطيطها، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٩.
- ٣ - د. احمد فتحي سرور: أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٢.
- ٤ - د. احمد فتحي سرور: الاختبار القضائي (دراسة في الدفاع الاجتماعي)، ط٢، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٨.
- ٥ - د.أكرم نشأت إبراهيم: الحدود القانونية لسلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة (دراسة مقارنة)، دار ومطابع الشعب، بغداد، ١٩٦٥.
- ٦ - د. حسن النيداني الأنصاري: القاضي والجزاء الإجرائي في قانون المرافعات، ط١، دار المعارف، بيروت، ١٩٩٩.
- ٧ - السيد يس: السياسة الجنائية المعاصرة (دراسة تحليلية لنظرية الدفاع الاجتماعي)، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٧٣.
- ٨ - حسين بن محمد المهدي: الشورى في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة بالديمقراطية والنظم القانونية)، دار الحرية للطباعة، بغداد، ٢٠٠٦.
- ٩ - د.علي راشد: القانون الجنائي (المدخل والنظرية العامة)، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٤.

- ١٠ - عزمي عبد الفتاح: التزام القاضي في تحقيق مبدأ المواجهة، دار المطبوعات، الكويت، ١٩٨٧.
- ١٢ - فاضل دولان: القضاء الشعبي في الإسلام والنظم القضائية، مطبعة الكتاب، بغداد، ٢٠١١.
- ١٣ - فتحي عبد الرضا الجواري: تطور القضاء الجنائي العراقي، مطبعة الكتاب، بغداد، ١٩٨٦.
- ١٤ - د. محمد أبو شادي عبد الحليم: نظام المحلفين في التشريع الجنائي المقارن، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٠.
- ١٥ - ممدوح محمد السيد فايد بدر: نظام المحلفين (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ٢٠٠٣.
- ١٦ - نبيل إسماعيل عمر: عدم فاعلية الجزاءات الإجرائية، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة الطبع.

ب: الدساتير والقوانين .

- ١ - قانون الاحوال الشخصية رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٩ .
- ٢ - قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٠ .
- ٣ - قانون رعاية الإحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ .
- ٤ - قانون العمل رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ .
- ٥ - قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ المعدل .
- ٦ - دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ .

- ٧ - قانون التضمين رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦ .
- ٨ - قانون الإجراءات الجزائية الجزائري رقم (٨٢-٣) في ١٣ فبراير ١٩٨٢ .
- ٩ - قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي لسنة ١٩٥٧ .
- ١٠ - دستور الولايات المتحدة الأمريكية لعام ١٧٨٧ .